# تركيا ومسعى البحث عن فرض الوجود كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط

# Turkey and the quest for imposing presence as a rising regional power In the Middle East



| تاريخ الارسال: 2019/12/05 | تاريخ القبول: 2020/06/12 | تاريخ النشر: 2020/06/30 |
|---|---|---|



ط.د.سليم بدرة
جامعة باتنة 1
salim_badra@yahoo.fr

*أ.د. نورالدين دخان
جامعة محمد بوضياف- المسيلة
dakhane.noureddine@gmail.com

**ملخص :**

جاءت هذه الدراسة لتبحث و تناقش أهم التحولات و التغيرات التي أدت بالتحول التركي الاستراتيجي تجاه منطقة الشرق الأوسط، هذا التوجه الذي كان محسوما في السابق للغرب، غير أن نهاية الحرب الباردة شكلت منعطف هاما في سياسة تركيا الخارجية، بحيث ادرك صانع القرار التركي ما تحوزه تركيا من إمكانات، و في حال التوظيف الحسن لها سيجعلها تطمع لأن تكون اللاعب رقم واحد في منطقة تعاني أزمات سياسية حادة و تشهد تكالب القوى دولية عليها، هذا الأمر الذي سيمكنها مستقبلا أيضا بأن تفرض نفسها كقوى إقليمية صاعدة في أي ترتيبات إقليمية مستجدة.

**الكلمات المفتاحية:** الاستراتيجية التركية، قوة إقليمية، الشرق الأوسط، الاقليمية، الدور التركي .

**Abstract:**

This study came to discuss and discuss the most important shifts and changes that led to the strategic Turkish shift towards the Middle East, which was previously decided for the West, but the end of the Cold War was an important

*المؤلف المرسل : نورالدين دخان

turning point in Turkey's foreign policy, so that the Turkish decision-maker realized the possibilities of Turkey In the event of good employment, it will aspire to be the number one player in a region experiencing severe political crises and witnessing international forces, which in the future will also enable it to assert itself as a rising regional power in any emerging regional arrangements .

**key words:** Turkish strategy, regional power, Middle East, regionalism, Turkish role

إن استراتيجية أي وحدة دولية وفي نسيج تفاعلاتها غبر الوطنية وفي مسعاها لتحقيق أهدافها وغاياتها الوطنية عادة ما تكون مبينة ومرتكزة على مقدار ما تمتلكه تلك الوحدة من القوة الكاملة (الاقتصادية، العسكرية، البشرية، الدبلوماسية... وغيرها) من الأدوات الكامنة، والتي من شأنها تمكين هذه الوحدة من رسم معالم سياساتها وتوجهاتها على مستويات عدة وفي مجالات متعددة محلية، إقليمية، دولية، هو الأمر الذي أشار إليه "كينث والتز" عندما قال:"البنية تفرض السلوك على الوحدة."

وفي هذا السياق شكلت نهاية الحرب الباردة منعطفا حاسما في توجه تركيا الخارجي، توجها كان محسوما في وقت مضى نحو الدائرة الغربية خاصة عندما اشتد الصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي بحيث لعبت تركيا دورا كبيرا تجلى في التأييد، الدعم والمساندة للمعسكر الغربي، وفي المقابل الحصول على المساعدات الاقتصادية والدبلوماسية وحتى العسكرية، هو الأمر الذي جعل من توجهها الخارجي يتسم بالأحادية ويطلق عليه تسمية شرطي الغرب، لكن مع مطلع التسعينات ومع ما شهدته البيئة الدولية والإقليمية من متغيرات ومستجدات طارئة تتطلب من أي وحدة ضرورة التكيف معها، لعبت مجموعة من التحولات دورا كبيرا في التأثير على سلوك تركيا الخارجي بدءا من حرب الخليج الثانية سنة 1991، مرورا بتفكك الاتحاد السوفيتي وصولا للغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، كل هذه الأحداث خلفت تداعيات إيجابية أثرت كثيرا في تفكير صانع القرار الخارجي التركي الذي أدرك أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لتركيا خاصة من الجانب الجيو استراتيجي، فتركيا بحكم ما تحوزه من مقومات تاريخية، بشرية، وجيوبوليتكية، بالإضافة إلى علاقاتها المتميزة والمبنية على المنفعة المتبادلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل،

هذا من جهة، ومن جهة أخرى قدرتها على التعامل مع الدول العربية والعمل على العثور على التوازن الصحيح بين مصالحها القومية، كل هذا مكنها من الاندفاع وبقوة وفق استراتيجية بعيدة المدى مستغلة ماهو كائن للعب دور إقليمي ريادي وقيادي فاعل ومهيمن حاضرا، والتطلع لما يجب أن يكون مستقبلا في ذات المنطقة، ومن هنا نتساءل قصد الإجابة عن اشكال جوهري مفاده: إلى أي مدى ساهمت مجموعة من المتغيرات والتحولات في بروز تركيا قوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط؟

- المقومات الذاتية الموضوعية للاستراتيجية التركية .
- أهمة منطقة الشرق الأوسط الجيو استراتيجية بالنسبة لتركيا.
- التحول الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط: امتزاج الدافع والدور
- الدور التركي وقضايا الشرق الأوسط: منظور برغماتي يجسد مسعى اسبقية المبادرة و أولوية الهيمنة.
- مستقبل الدور التركي في المنطقة في ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة.

## 01- المقومات الذاتية الموضوعية للاستراتيجية التركية

### أ- المقومات الجيوبولتكية:

يعد مقوم الجغرافيا السياسية أحد أهم الدعائم التي يرتكز عليها صانع القرار الخارجي لدولة ما لتوجيه سياسة بلده الخارجية، حيث يساهم هذا الإدراك والوعي التام المنبثق من استغلال ماهو كائن من إمكانات مادية خاصة ما تعلق بالموقع الاستراتيجي للبلد، من جهة المساهمة في إكساب هذا الأخير القوة الفعلية للوحدة الدولية إقليميا ودوليا، ومن جهة أخرى يسهل للدولة الدخول في علاقات تعاونية وصراعية في نفس الوقت، وبناء عليه تتربع تركيا على مساحة قدرها 779542 كم مربع، فهذه المساحة الشاسعة تخومها حدود تلامس معالمها الجغرافيا على النحوي الأتي ذكره: من الشمال الغربي بلغاريا واليونان، ومن الشمال البحر الأسود، ومن الشمال الشرقي جورجيا وأرمينيا، ومن الشرق كل من إيران وإقليم ناكسيفان الأذربيجاني، ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط، ومن الغرب بحر ايجة.[1]

أي من خلال هذه التوليفة الحدودية نلاحظ أن تركيا تجاور ثماني 08 دول عبر الأطوال الحدودية التالية: طول الحدود مع أرمينيا 268 كم، طول الحدود مع أذربيجان 09 كم، طول الحدود مع بلغاريا 240 كم، طول الحدود مع جورجيا 252 كم، طول الحدود مع اليونان 206كم، طول الحدود مع إيران 499كم، طول الحدود مع العراق، 331كم، طول الحدود مع سوريا 822 كم، أما الحدود الساحلية 7200 كم، والمياه الإقليمية في بحر ايجة 06 أميال، والبحر المتوسط 12 ميلا والبحر الأسود 12 ميلا .

جدول رقم 01: أطوال الحدود البرية و البحرية لتركيا .

| الدولة | أرمينيا | أذربيجان | بلغاريا | جورجيا | اليونان | ايران | العراق | سوريا | الحدود البحرية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| طول الحدود (كم ) | 268 | 9 | 240 | 252 | 206 | 499 | 331 | 822 | 7200 |

**المصدر:** عقيل سعيد محفوض، **المؤسسة العسكرية والسياسة العامة في تركيا: دراسة في جدليات المجتمع والدولة والسياسة الخارجية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، 2006، ص 76.

بناء على ما تقدم يمكن أن نلخص بأن الحدود الجغرافية التي تحوزها الآن تركيا هي امتداد لتطور تاريخي صراعي عسكري طويل، خاذته الدولة العثمانية منذ زمن عثمان إبن ارطغل إلى غاية تأسيس الجمهورية على يد كمال أتاتورك أي أن الحدود المرسى عليها الآن جاءت وليدة كفاح ونضال عسكري بحت كلل بموقع استراتيجي هام، جعلها في الماضي وسيجعلها في المستقبل القريب من أن تكون قوة عالمية على كافة المقاييس ويكفي في هذا الجانب وبلغة الجغرافيا السياسية أن نزكي تركيا لأن تكون قوة محورية وإقليمية لكونها تتوسط قارتين وتجاور ثماني دول، قوة مائية لتحكمها في ثلاث مضايق وممرات مائية هامة، وقوة بحرية لحدودها الساحلية.

### ب- المقومات الديمغرافية:

يعد المقوم السكاني أحد أهم المقومات الدافعة والمحفزة نحو بلوغ خطوات متقدمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية الشاملة، و كيف لا و هو المتسم بالحيوية البيولوجية والعطاء والفاعلية الاجتماعية، وفي هذا السياق يقدر إجمالي سكان الجمهورية التركية حسب تقديرات سنة 2007 (74.4 مليون) ساكن، فهذا الكم الهائل من السكان وفي حالة ما سمح لتركيا مستقبلا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، سيجعل منها الدولة رقم واحد لأنها

البلد الأكثر كثافة سكانية من ثمة سينجر عن هذا المؤثر نقلا سياسيا يوازي هذه الكثافة في البرلمان واللجان الأخرى وبالتالي سيفوق الثقل الذي تتمتع بدول كبرى كفرنسا ألمانيا، و ايطاليا، هذا و فضلا عن ما سيتمتع به الساكن التركي من حرية التنقل و الإقامة، ومن ثمة سيجتاح حوالي عشرة ملاين عنصرا تركيا أوربيا، هذا وما يعنيه ذلك من تبعات ستعود بالفائدة الايجابية لدولة الأمة وفي شتى الأصعدة وكافة المجالات.[2]

**ج - مقوم المورد الطبيعي:**

تعتبر تركيا وبشهادة الجميع بلد يتسم بوفرة الموارد الطبيعية خاصة ما تتعلق بأهم موردين تفتقرهما باقي الدول المجاور لها، ألا وهما المياه والغذاء في حين أنها تعوز موردين آخرين هامين وضروريين للانتعاش الاقتصادي على المستوى المحلي بالدرجة الأولى، و على مستوى التجارة الخارجية بدرجة ثانية، ألا و هما الغاز و النفط، عليه فتركيا تتمتع بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات شاسعة إضافة وكما أسلفنا الذكر موقع مميز، كل هذا أعطى دافع معنوي للاقتصاد التركي بأن يتسم بالتركيب و التعقيد، لكونه ينطلق من التكامل ليخلص للاندماج، ولعل ما يؤكد صحة كلامنا، هو أن هذا البلد يتمتع باكتفاء ذاتي، ومن الناحية الزراعية فهو يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والمشمش والتين، أما من الناحية الصناعية فهو يحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح، في حين تقع تركيا ضمن الخماسي العالمي الأول لإنتاج الذهب، والثماني العالمي الأول لصناعة وبناء السفن.[3]

و عليه نخلص إلى القول بأن بلد المفارقات العجيبة تستمر غرائبه كلما بحثنا في مجال وجدنا مفارقات تعد بمثابة نقطة قوة وضعف الدولة في آن واحد، فتركيا غنية بالموارد الطبيعة، لكنها فقيرة في نفس الوقت خاصة وأنها تفتقر أهم موردين يضمنان تواجد القوي على المسرح الدولي، فيتحولان بها من وحدة دولية تابعة، إلى أخرى متغيرة ضاغطة مسيطرة و نافذة، ألا وهما موردي الغاز و البترول، لكن هذا لم يمنع صانع القرار التركي من الاستثمار في ما هو كائن و السعي في نفسي الوقت للتطلع لما يجب أن يكون.

## د - المقوم الاقتصادي والعسكري

**01- المقوم الاقتصادي :** لعب الحلم التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في حصد الاقتصاد التركي مراتب مشرفة ضمن الاقتصاديات العالمية، إذ أضحى يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا، كيف لا وهو واحد من أهم وأكبر الاقتصاديات في البلقان والشرق الأوسط، بحيث وصل الدخل القومي به حوالي 240 مليار دولار عام 2003، أما فيما يتعلق بالتجارة الخارجية فقد تخطى حجم التجارة الخارجية حاجز مئة 100 مليار دولار في عام 2008، بينما وصل نصيب الفرد من الدخل القومي حوالي عشرة ألاف و67 دولار،[4] لعل هذا الارتفاع في المعدلات المسجل يمكن إرجاعه بالدرجة الأولى للسياسة الرشيدة التي تبناها قياديو حزب العدالة و التنمية، والتي أعطت النتائج التالية:

*ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف.

*ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين .

*ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.

*ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة المذكورة بنسبة 300% أما استمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت إلى نسبة 100%.

*ارتفاع نسبة الاستهلاك لتصل 39%، و22% في القطاع الحكومي.

*انخفاض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي من 16.5% إلى اقل من2%. [5]

**02- المقوم العسكري:** إن القوة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب، إن القدرة العسكرية لبلد ما كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحدد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية مما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات تؤثر على المقاييس الأمينة للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها، وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية.[6]

وفي هذا السياق تقبع القوات التركية المسلحة، أو بالأحرى الجيش التركي في المراتب الأولى عالميا من حيث تعداد الجيوش بحيث يعد أكبر ثاني جيش في حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و ثامن أكبر جيش عالميا باحتياطي بلغ تعداده الإجمالي حولي 308 ألف جندي موضوعين في الخدمة،[7]كيف لا وقد وصل عدد الأشخاص

الموائمين للخدمة العسكرية في تركيا حوالي 12 مليون، بينما وصل عدد من يدخل سن التجنيد 680 ألف كل عام بينما يتوزع حوالي 515100 شخص يؤدون الخدمة العسكرية على صنوف القوات المسلحة بين 402000 للقوات البرية و 60100 للجوية، و 53000 للبحرية، كما يمكن للجيش أن يجند 378700 من المواطنين المؤهلين للأعمال العسكرية عند الضرورة، ولدى الأتراك أيضا 40 الف جندي في قبرص التركية و حوالي 3000 جندي يعملون في إطار عمليات الأمم المتحدة (الناتو)[8]

**الجدول رقم :02 يوضح الأسلحة الرئيسية لدى الجيش التركي .**

| السنة / السلاح | دبابات قتال رئيسية | المدفعية | الطائرات المقاتلة | طائرات هيلوكوبتر |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 3714 | 4191 | 163 | 273 |
| 1994 | 4919 | 4275 | 174 | 262 |
| 1998 | 4205 | 4274 | 168 | 291 |
| 2002 | 4205 | 2990 | 168 | 534 |

**المصدر:** عقيل سعيد محفوظ، ص 170.

و بهذا نجد أن تركيا قد اهتمت بتطوير قدراتها العسكرية، حيث سجلت تواجدها كحليف لعدة منظمات دولية ذات طابع أمني كالناتو مثلا، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أنها بنت علاقات إستراتجية متينة مع دول صديقة كإسرائيل مثلا، ومن هنا ومن خلال هذه التركيبة العسكرية يتبين أن هذا البلد أضحى يتمتع بقاعدة لوجستية متقدمة، و ذات موقع استراتجي مهم و قريب من مسرح العمليات العسكرية في الشرق الأوسط، وأصبح له أيضا القدرة على أداء دور إقليمي عسكري.[9]

**2- أهمية منطقة الشرق الأوسط الجيو الاستراتيجية بالنسبة لتركيا**

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم التي شهدت ولا زالت تشهد ومنذ عقد بعيد مسرحا سياسيا واسعا لصراعات عرقية ولنزاعات إثنية، ولتناحرات وتطاحنات حدودية وكذا حروب أهلية فمنطقة الشرق الأوسط تعتبر ذات أهمية بالغة في العالم وذلك لاعتبارات استراتيجية عديدة، بحيث أضحت اليوم فضاء شاسعا جلب إليه الأنظار الإقليمية والدولية يأتي هذا نظرا لتعرضه لهبوب رياح الديمقراطية وعواصف التحولات الدولية والتي رمت بظلالها على أنظمة هذه الدول التي وجدت نفسها مكبلة تصارع الشرعية وتبحث عن المشروعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونها رقعة جغرافية كبيرة

تحتوي على مصالح متداخلة ومتشابكة أو متعارضة فتحت المجال واسعا لتحرك القوى الإقليمية والدولية تجاهها أمام ما يسمى بأولوية التدخل و روح المبادرة، كل تحت شعار تعظيم القوة والعمل على الحفاظ وصون المصالح الاستراتيجية.

**أ- الأهمية الجيوبوليتيكية**

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح في العالم فموقعها الاستراتيجي الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد، كما أن توسطها قارات العالم قديما آسيا وإفريقيا وتمسكها جغرافيا وتحكمها في أهم الممرات الدولية وإطلالها على بحار ومحيطات هامة قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية.[10]

وفي هذا الصدد فقد شهدت المنطقة العديد من التوترات السياسية خاصة خلال الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اشتد التنافس بين القوى الدولية على مناطق النفوذ والتوسع، على غرار الصراع الذي كان قائما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في إطار الصراع بين المعسكرين الغربي و الشرقي، بحيث كانت دول المنطقة منقسمة على هذين النمطيين الإيديولوجيين وما يعنيه ذلك من تبعية وسياسة استقطاب واحتواء لدول المنطقة من طرف الأحلاف المتصارعة، ولعل أخطر تطور سياسي شهدته المنطقة هو إعلان دولة إسرائيل على فلسطين، وهو ما يعني الكثير للولايات المتحدة الأمريكية في استعمال إسرائيل كأداة لتنفيذ استراتيجيتها في المنطقة سواء تعلق الأمر بوقف الزحف الشيوعي في المنطقة، أو من خلال إقامة شبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول المنطق مثل تركيا، إيران ودول مجلس التعاون الخليجي.[11]

أي هنا لم تسلم الجغرافية السياسية للمنطقة من الاعتبارات الاستراتيجية للقوى الكبرى التي رمت بكل أوراقها لأن تكون دائما حاضرة في المنطقة تحت مسميات عدة وتبعا لشعارات متعددة، لكن الهدف الرئيس يكمن في استنزاف الثروات الباطنية لدول هذه الأخيرة، سواء كان ذلك من خلال إثارة حروب أهلية، أو إشعال فتيل نزاعات حدودية لتتدخل وفقا أطر شرعية لكن الهدف واحد وهو تعظيم المصلحة الوطنية، و هنا تسعى

تركيا الى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها الاستراتيجية .

**ب- الأهمية الاقتصادية**

تزخر منطقة الشرق الأوسط بثراء باطني لا غني عنه، حيث تحوز دول المنطقة مكانة هامة ضمن خارطة السوق النفطية، ولعل هذا ما جعلها ميدانا تتنافس الدول على استثمار موارده بعد أن دلت البوادر على وفرة بترولية، حيث نشطت أعمال البحث عن البترول في الشرق الأوسط بعد الحربية العالمية الأولى حيث كان النصيب الأكبر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وعموما فان إنتاج المنطقة من البترول وصل إلى 40 % من الإنتاج العالمي كما لديها احتياطا يقدر بـ 60 % من مجمعة الاحتياط العالمي، وفي هذا الصدد أكد خبراء الطاقة بأن الطاقة النفطية تعد مصدرا لا غنى عنه في المستقبل، كما أن الطلب عليها سيزداد من قبل الدول الصناعية بالدرجة الأولى كذلك فإن إنتاج المنطقة من النفط سيعرف تزايدا كبيرا، وأن الاحتياط الحالي سيصل إلى حوالي 991 مليار، هذا ويشير البعض إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030، في حين ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك خمس دول من منطقة الشرق الأوسط قد بلغ احتياطها النفطي عام 2010 ما يقارب حوالي 100 مليار برميل وهي: المملكة العربية السعودية العراق، إيران والكويت والإمارات العربية المتحدة والتي تضم فيما بينها احتياطات تقدر بـ 587.89 مليار برميل مشكلة بذلك حوالي 48% من إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم، فإلى جانب المورد البترول، لعب مورد الغاز الطبيعي وغيره من موارد طبيعية دورا كبيرا في جلب أنظار الدول الكبرى إلى المنطقة والتي أسال لعابها استغلالا، نهبا واستنزافا وفقا لاستراتيجيات عدة ولسياسات مختلفة.[12]

و لهذين الموردين أهمية اقتصادية كبيرة في المنطقة تتمثل في: [13]

- بلوغ احتياطي البترول حوالي 68 %، بينما بلغ احتياطي الغاز الطبيعي و 38 %.

- إن أكبر آبار وحقول البترول والغاز الطبيعي على اليابسة وفي البحر في العالم تقع في منطقة الشرق الأوسط. وتنتج المنطقة كميات كبيرة من البترول مما جعلها تتربع أعلى المعدلات في الإنتاج.

- كل أنواع البترول والغاز الطبيعي وخاصة ذات الجودة العالية تنتج من حقول هذه المنطقة.

- تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأقل على مستوى العالم.

- للمنطقة موقع استراتيجي قريب من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.

إجمالا؛ فبالرغم من هذا الثراء الباطني بكم وحجم هائل وكبير الذي تزخر به المنطقة، غير أن اقتصاد الدول المشكلة لها لا يزال يعاني بعضا من الهشاشة والتقلبات، أي بمعنى أن المنطقة ليست متجانسة اقتصاديا، هو الأمر الذي جعل تركيا تنظر الى المنطقة من جانب أحقية المبادرة وأولوية التدخل في شؤون الدول المتوسطية خاصة منها العربية.

**03- التحول الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط: امتزاج الدافع والدور**

شهدت تركيا في ثمانيات القرن الماضي تحولات قائمة على الانفتاح على العالم الخارجي لغرض إعادة الترتيب البنيوي للسلطة ورفع مكانة تركيا كقوة إقليمية صاعدة، وفي هذا السياق لعبت مجموعة من المتغيرات دورا كبيرا و هاما جعل تركيا تعود إلى واجهة الأحداث في منطقة الشرق الأوسط كمركز استقطاب وتجاذب دولي دفع بها إلى إعادة النظر في سياساتها الداخلية والخارجية وتحالفاتها الإقليمية وترتيب أولوياتها لغرض تكييفها مع الوضع الراهن، وعليه تبلورت استراتيجية إقليمية خاصة بعد تراجع مكانة تركيا الجيو استراتيجية لدى الغرب في أعقاب انتهاء الحرب الباردة باعتبارها إحدى آليات الغرب نحو تطويق الاتحاد السوفياتي سابقا ما زاد من تعثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، هنا كان لابد لصانع القرار التركي إعادة قراءة مواقفه تجاه قضايا الجوار الإقليمي بشكل براغماتي يدعم استمرارية الوجود التركي في المنطقة و من ثمة الحفاظ على الأمن القومي التركي هذا من جهة، و من جهة أخرى العمل و بشكل دائم على تعظيم المصالح الوطنية الحيوية التركية في ذات الرقعة الجغرافيا، و عليه سنبرز أهم ملامح التحول.[14]

**تفكك الاتحاد السوفياتي:** تركيا التي حسمت في السابق خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب بمؤسساته العسكرية والسياسية والاقتصادية واستنكفت عن ممارسة نشاط مكثف تجاه الدائرة الحضارية الإسلامية، اتجهت أثر التغيرات الجارية إلى انتهاج سياسة أكثر فعالية في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاس، وأضحت لاعبا أكثر حيوية في العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

فقد وضع انهيار الاتحاد السوفياتي و تفككه واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا و كذلك جمهوريات البلقان و القوقاس تركيا أمام خيارات التفاعل مع هذه الجمهوريات وشعوبها خاصة أن معظم شعوب هذه الجمهوريات من أصول تركية، و بدأ في الأفق الحديث عن "عالم تركي" يربط أتراك جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاس والبلقان بتركيا يأخذ اهتماما كبيرا في النشاط الإقليمي التركي.(15)

**حرب الخليج الثانية:** إن طبيعة الدور التركي- وكأي قوة إقليمية أخرى- محكوم بالتنافس والتنازع والتوترات الإقليمية على أن حدة هذا التنافس محكوم بحجم الطموحات التركية وسرعة ادراكها لحدود قوتها ونفوذها، وفي هذا الصدد تسعى تركيا شأنها في ذلك شأن الكثير من القوى الدولية والإقليمية إلى التمدد والنفوذ والسيطرة، إلا أن هذا المسعى ليس بالأمر السهل وذلك لعوامل ذاتية تتعلق بالدولة والقيادة التركية، وعوامل اخرى تتعلق بالتنافس مع القوى الإقليمية الصاعدة والسامية للتوسع وبسط النفوذ والسيطرة، وهذا ما هدفت إليه تركيا عقب حرب الخليج الثانية في منطقة الشرق الأوسط، ولقد عبرت عن ذلك بمشاركتها في أحداث حرب الخليج الثانية مستثمرة لموقعها الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، ولقد أثبتت للولايات المتحدة الأمريكية أهمية تركيا الجيوسياسية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، هو الأمر الذي أبداه أوزال في الوقوف وبرغبة شديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الغربي ضد العراق، وقد ظهر تأييده للحل العسكري واضحا وجليا عندما اغلق خطي أنابيب النفط العراقيين الماريين بتركيا، واستجاب فورا لقرارات الأم المتحدة بفرض الحصار على العراق، كما قام بفتح الأجواء التركية للطائرات الأمريكية أثناء عملياتها العسكرية ضد العراق وسمح لها باستعمال قاعدتي إنجرليك وباطمان، وعليه فمن خلال هاته المشاركة الفعالة لتركيا في حرب الخليج تسمو لأن تكون مفتاح الشرق الأوسط بالنسبة للغرب، وذلك عن طريق لعب دور اقليمي

واسع في محيطها العربي الأسيوي، وبهذا تكون تركيا قد حققت بعض المكاسب الاقتصادية جراء المشاركة في هاته الحرب، خاصة فيما يتعلق بالمساعدات العسكرية الأمريكية.[16]

**عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل 1991:** لم يمنع التوجه للربط بين حركة التحرير الفلسطيني وظاهرة الإرهاب الدولي من أن تكون تركيا الدولة الخامسة في العالم التي تعترف بالدولة الفلسطينية في أكتوبر 1988، وقد أيدت تركيا مبادرات التسوية السلمية التي طرحت بين الدول العربية المعنية وإسرائيل فيما يخص حالة الصراع العربي الإسرائيلي ما قبل أزمة الخليج الثانية 1991، كما دعت إلى أهمية تسوية القضية الفلسطينية في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط، و نظر المسؤولون الأتراك بأن شروع العرب و اسرائيل في محادثات ثنائية مباشرة في مدريد عام 1991 على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 هو برهان بنجاعة عن سياسة التوازن بين الطرفين الذي يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام[17]، وترحب تركيا بتحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع العربي- الإسرائيلي لما سوف يعقب تلك التسوية أو يواكبها خطوات متواضعة في بناء ترتيبات اقتصادية وإقليمية تستفيد منها تركيا في مجالات المياه والتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري وغيرها مما يفسر تأكيد مسؤوليتها على اهتمام تركيا بالعمل على استتباب السلام في المنطقة وتأييد على تنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية –الإسرائيلية تأييدا كاملا، وتفهم تركيا بأن المفاوضات السلمية على المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد 1991 ما هي إلا تمهيدا لبناء المشروع الشرق أوسطي الذي يؤكد على مركزية تركيا في المنطقة ويدخلها في مجالات متنوعة عبر هياكل البنية الاقتصادية والأمنية الجديدة.[18] وحرص تركيا على حث الأطراف إلى التوصل إلى تسوية سلمية خاصة في عهد باراك أوباما هو تعبير عن اهتمامها بأداء دور في إعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة وفق بنية سياسية وفكرية جديدة بما يحقق مصالحها في إقامة مشروعات التعاون الاقتصادي والإقليمي وفرص التبادل والاستثمار بين دول المنطقة في الأجل البعيد من أجل تعزيز السلام والاستقرار ومعالجة المشكلة المائية في المنطقة.[19]

كما تشكل التسوية السلمية عاملا مساندا بالضرورة للدور التركي بغرض تعميق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل باعتبارهما أكبر قوتين دولية وشرق أوسطية دافعتين نحو الترتيبات لإقامة المشروع الشرق أوسطي وهو المشروع الذي يعطي

لتركيا فرصة مواتية في مجال السياسة الخارجية لفتح نافذة جديدة على علاقاتها مع دولي الشرق الأوسط عموما ولهذا لا تقتصر عملية التسوية على محاولة إلغاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي وعلى تطبيع العلاقات العربية الاسرائيلية وإنما تصل إلى درجة محاولة إقامة علاقات تعاون ثنائي وإقليمي تعمق من علاقات الاعتماد المتبادل في المنطقة.[20]

**أحداث ايلول/سبتمبر 2001:** إن أحداث 11 أيلول/سبتمبر سجلت ضمن أبرز أحداث القرن الحادي والعشرين لأن هذه الأحداث لم تظهر من الفراغ بل هي انعكاس لأحداث سابقة ضخمة منها المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي منها حرب الخليج الثانية وهذه الأخيرة نتيجة الحرب العراقية- الإيرانية 1988/1980 والجهود الأمريكية الكبيرة لاستنفار واستغلال المشاعر الدينية عالميا ضد الأنظمة الشيوعية،[21]كما أن هذه الأحداث كانت بمثابة محطة انطلاق جديدة لتركيا في تفعيل دورها الإقليمي، بعد أن سعت لإعادة تنظيم وضعها الداخلي وفيما يتعلق بالاستراتيجية الجديدة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط نلاحظ أنها ارتبطت بالأساس بالإمكانات الذاتية لها والمتغيرات التي أعقبت تداعيات أحداث أيلول 2001 فقد عبرت تركيا عن موقفها من هاته الأحداث عبر المشاركة والوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها العالمية ضد ما يسمى بالإرهاب، و لهذا انضمت تركيا الى التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكري في أفغانستان، الأمر الذي جعل من تركيا تساهم بشكل فعال في هاته الحرب وذلك من خلال توفيرها للقواعد العسكرية أمام قوات التحالف، ناهيك هذا عن توفيرها قطع عسكرية للإسناد، يضاف إلى ذلك إعطاء مسؤولية قوات ايساف في أفغانستان لمدة ستة أشهر، وبهذا تكون قد ساهمت وبشكل كبير في نجاح هاته الحرب، والرفع من قيمتها الاستراتيجية، وذلك من خلال توفيرها قوات تتألف من 1400 قطعة عسكرية من القوات الكلية البالغة 4500 قطعة عسكرية، فضلا عن ذلك كان للضباط الأتراك دورا كبيرا في مساعدة الضباط الأمريكيين في مسائل حروب العصابات.

و عليه إن تشديد تركيا على المشاركة في ترتيب أعمال المنطقة ورسم تصورها المستقبلي ليس بالأمر المستجد، و لكن الجديد هو المدى الذي ستندفع به تركيا، و الذي لن يقتصر بالتأكيد على الجوانب الاقتصادية و السياسية بل يتعداه إلى الجوانب الأمنية

أيضا وخصوصا أن تركيا تحتل وضعا استراتيجيا حساسا،[22]إن الاندفاع والحماس التركي لتكريس النظام الإقليمي الشرق أوسطي و من ثم الاندماج فيه لم يأت من فراغ بل هو نابع من تصورات استثمار الفرص المستقبلية التي يمكن أن يحققها لها هذا المشروع و يمكن اجمال أهمها في ما يلي:

*إن وجودها ضمن نظام الشرق الأوسطي يحقق لها تفاعلات اقتصادية من خلال تعاملها مع العرب وإسرائيل.

*أن هذا النظام يسهم في تطوير التعاون العسكري بين تركيا ودول الخليج العربي وتشجيع المال الخليجي على الاستثمار في تركيا.

*إن هذا يتيح لتركيا فرصة التدخل في الترتيبات الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط.

*إن كل ما تقدم سيسهم في المحصلة النهائية بتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية المتضمنة تحقيق أمنها القومي و تنمية اقتصاداتها بما يسمح بتعزيز موقفها التفاوضي في الاتحاد الأوروبي فضلا عن تعزيز أهميتها في إطار حلف شمال الأطلسي.[23]

**4 - وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة .**

**أ- نشأة وتأسيس حزب العدالة و التنمية:**

ترجع الجذور التاريخية لبزوغ حزب العدالة والتنمية إلى التجربة السياسية التي قادها حزب السلامة الوطني المؤسس من قبل نجم الدين أربكان سنة 1972، والذي ألغي بعد ذلك من قبل الجيش في السادس عشر من شهر أكتوبر عام 1981 ليعلن بعد ذلك عن ميلاد حزب جديد خاض هو الآخر المخاض السياسي، ليصبح كما أشرنا سالفا أول حزب إسلامي يشكل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق الأم، ألا وهو حزب الرفاه الذي اتسم بمواقفه المعادية للجيش والمؤسسة العسكرية بالتحديد ليلقى هو الآخر حتفه بعد ما وجهت له مجموعة من الاتهامات التي نخص بالذكر منها: المساس بالمبادئ الأتاتوركية والمتمثلة في قداسة العلمانية، وإزاء هذه التهم حضر الحزب وعلقت حقوقه السياسية وكان ذلك سنة 1997، و في سنة 2001 عرفت الساحة السياسية بروز حزب جديد لقي نفس مصير سابقه بعد أن حله قرار صادر عن المحكمة الدستورية و في نفس السنة، أي أنه لم يعمر طويلا ألا وهو حزب الفضيلة وبعد أن حل هذا الأخير انقسم قياديوه إلى

قسمين، قسم يتزعمه أربكان الذي أنشا حزب السعادة و قسم ثاني يتزعمه أردوغان، والذي أنشأ على أعقابه حزب العدالة والتنمية. [24]

وفي المؤتمر التأسيسي للحزب في 14 أب 2001 رفع مؤسسو الحزب شعار العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع،حينها أعلن اردوغان نفيه معاداة العلمانية والتي اعتبرها مبدأ أساسيا للسلم الاجتماعي، في حين مضى يضيف مدى حياد الدولة عن المعتقدات الدينية، بينما ذهب رفيقه في نفس الدرب عبد الله غول ليؤكد وبعد يوم واحد من التأسيس قائلا:" أن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع، وأن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بقدر ما هو أداة للخدمة"، وبهذا نخلص أن الحزب تأسس من أرمادة لها خبرة وحنكة في المجال السياسي ما يؤهلها للسير بخطى ثابتة ومتأنية صوب تحقيق الأفضل لتركيا ويتعلق الأمر هنا: بولنت ارينك،جميل جيجك، وعبد القادر أكسو، حسين سيليك وكوكسال توبتان، وهذا ما يوحي مباشرة أن حزب العدالة والتنمية قد تشكل من توليفة تتعدد وتختلف باختلاف الألوان والمشارب الفكرية والدينية، وهو ما يمكن أن نرجعه إلى حالة الفراغ السياسي التي هزت كيان تركيا قبل سنة 2002 مؤدية إلى انتشار أفكار ممزوجة بالاستياء والتذمر من الوضع المعاش خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.[25]

**ب- حزب العدالة والتنمية و الانتخابات الرئاسية:**

لم يكن الطريق الذي نهجه حزب العدالة و التنمية مفروش بالورود بقدر ما كان محفوفا بالمخاطر، و يأتي هذا نظرا للعديد من التجاوزات التي ارتكبت ضده من قبل مناوئيه، خاصة تلك المضايقات المتبعة من قبل القوى العلمانية عشية الانتخابات العامة سنة 2002، لكن هذه المضايقات لم تزد قيادة الحزب إلى عزيمة و إرادة للدخول في الانتخابات وفي وقت مبكرا وفقا لإستراتجية مثلى تتضمن معالجة جميع المشاكل التي تكتنف وتواجه المجتمع التركي، و من ثمة السعي لتقديم حلول مضنية لها، و بعد سنة واحدة من التأسيس دقت ساعة الحسم عندما قررت حكومة بولند أجويد الائتلافية 1999-2002 إجراءات انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، و في ظل جو يتسم بالتوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية دق ناقوس:" يوم الانتخاب يكرم المرء أو يخاب"، ليعلن حزب العدالة و التنمية ترشحه للانتخابات لتمثيل

منتخبيه بقيادة عبدالله غول بدلا من أردوغان الذي فرض عليه الحضر منذ عام 1998[26]، و ليسدل ستار صناديق الاقتراع بعد ذلك عن فوز مستحق لحزب العدالة و التنمية بحصوله على 34.29% حيث شارك في هذه الانتخابات مرشحون لثمانية عشر حزبا، في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين 41 مليونا و631 ألفا و967 ناخبا أين بلغت نسبة التصويت 79% من المسجلين وكانت النتائج حسب الترتيب التالي :

حزب العدالة والتنمية 34.29 %،حزب الشعب الجمهوري 19.34% حزب الطريق القويم 9.6% حزب الحركة القومية 8.4%، حزب الشباب 8.2%، حزب ديمقراطية الشعب الكردي 6.2% حزب الوطن الأم 5.2%، حزب السعادة 2.5 %، حزب اليسار الديمقراطي 1.2%، وحزب تركيا الجديد 1.1% في حين لم يبلغ أي من الأحزاب الثمانية الباقية على ما نسبته 1% من أصوات الناخبين،وبهذا يكون حزب العدالة والتنمية قد صل على 263 مقعدا في البرلمان من أصل 550.

**ج- بعد المصلحة الوطنية في رؤية حزب العدالة والتنمية للسياسة تركيا الخارجية:**

يعتقد قادة حزب العدالة والتنمية بأن للحزب رؤية جديدة في توجهات تركيا الخارجية سيمكنها مستقبلا من أداء دور جديد في مجال تفاعلها الاقليمي، تفاعلا يختلف تماما عن باقي تفاعلات تركيا السابقة في نفس الدائرة الإقليمية، إذا هي رؤية موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا، و تتسم هذه الرؤية حسب توجههم الفكري بالنشاط و الدينامية و الحسم والحسابات العقلانية المدروسة و الطابع التعددي، رؤية من شأنها إعادة صياغة العلاقات الخارجية لتركيا للتجاوز بذلك فكرة الجسر على أن تكون تركيا مركزا اقليميا بما يعني أن توسع من دائرة علاقاتها الخراجية لتشمل إضافة الى الغرب عددا أكبر من الدوائر لاسيما تلك التي تربطها بروابط جيوبوليتكية، ثقافية، تاريخي .

و بناء عليه تقوم السياسة الخارجية التركية لحزب العدالة والتنمية على ما يعرف بالعمق الاستراتيجي و السياسة المتعددة الأبعاد، التي تفرض رؤية تركيا لذاتها باعتبارها دولة مركزية على النحو التالي:

01- السعي لخفض المشكلات مع دول الجوار إلى نقطة الصفر، أي مع اليونان وسوريا، ايران، قبرص وغيرها .

02- الاهتمام بمناطق الازمات جارج دائرة الجوار المباشر لتركيا.

03- تعزيز علاقات تركيا مع شركائها العالميين على نحو أكثر توازنا .

04- تعزيز مكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الرخوة ( القوة الدبلوماسية والاقتصادية).

أما بخصوص رؤية تركيا لسياساتها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط فنجدها ترتكز على ميلي:

- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع .
- تغليب الحوار والأليات الدبلوماسية و السلمة في معالجة أزمات المنطقة .
- تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة .
- الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار التأكيد على التعايش الثقافي والتعددية[27].

**الغزو الأمريكي للعراق:** ساد التوتر في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا عقب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 حيث أبدى الجانب التركي و حسب أجندته الإستراتيجية تخوفا كبيرا إزاء إقدام السياسة الكردية العراقية بالتوجه نحو قيام حكم ذاتي كردي دائم، وعلى أن يكون لهم في المستقبل الدولة الكردية المستقلة، معتبرة أن حدوث ذلك سيكون سبب من السياسات الأمريكية بالأساس و هكذا تطورت العلاقة بين الجانبين فزاد حجم التوتر بين الطرفين، و في المقابل من كل هذا رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة الأمريكية من استخدام أراضيها لأجل تحقيق هذا الغزو وجاء نتيجة الرفض البرلماني التركي،[28] ولعل هذا الرفض نبع أيضا من شعور تركيا بأن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تكون داعمة لمساعي كيانية للكرد في المنطقة، أو لديها جدول أعمال سريا يتعارض مع المصالح التركية خاصة ما تعلق بمؤامرة تستهدف تقسيم تركيا إلى تكوينات اثنيه متعددة، أو على الأقل تحجيمها و إشغالها بجدول أعمال محلي مثقل بالتوتر و العداء.[29]

لكن بالرغم من كل هذا لابد أن نشير الى الطريقة الذكية التي أدارت بها تركيا علاقاتها مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب و تمكنها من الصمود بوجه الضغوط الامريكية دون أن تلحق ضرر حقيقي بعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وهذا

واضح من الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للولايات المتحدة في أوائل عام 2004 لطي صفحة الخلافات التي نشأت بين البلدين بسبب الحرب على العراق و بتأكيده على ( أن التحالف الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة سوف يكون دائماً في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بعد أن ينال دعم وتأييد الشعب التركي ) و يعد مضمون الاتفاق الذي حمل عنوان وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية- الامريكية الموقعة بين تركيا و لولايات المتحدة مطلع عام 2006 خطوة مهمة في أعادة تفعيل الدور التركي إقليميا و دوليا.[30]

**تعثر الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:** لا يزال التخوف الأمني والحضاري الأوربي يلاحق تركيا ويصد أبواب انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، و كما يعلم الجميع بأن هذا التخوف نابع بأن الاتحاد الأوروبي غير مقتنع تماما بفكرة قبول تركيا كدولة عضوة في كيانه، و لعل مرد ذلك بأن لدولة تركيا تواجد جغرافي كبير مع منطقة الشرق الأوسط، التي تصنف و توصف حسب نقادها الأوروبيين بأنها منطقة مليئة بالنزاعات التي قدت تأثرا سلبا سياسات الاتحاد الاقتصادية والأمنية وحتى الحضارية و السياسية، لكن بالرغم من كل هذا يدرك صانع القرار التركي جيدا بأنه يجب عليه الاضطلاع بدور إقليمي يافع وفعال و متزايد في المنطقة، كما يجب عليه أيضا مراجعة العديد من خيارته الاستراتيجية خاصة نحو جواره الاقليمي وأخص بالذكر هنا الاستفادة الاقتصادية من علاقاته مع الدول العربية و الاسلامية، لعل هذا الأمر سيجلب أنظار و انتباه الاتحاد الأوروبي و يجعله يتراجع عن موقفه أمام النمو الاقتصادي الكبير الذي سجلته و تسجله دولة تركيا على الصعيدين الاقليمي و الدولي .

## 04- الدور التركي وقضايا الشرق الأوسط : منظور برغماتي يجسد مسعى اسبقية المبادرة و أولوية الهيمنة.

### أ- الملف السوري:

عند اندلاع الانتفاضة السورية في 15 مارس 2011 ، ولاحتواء تداعياتها طالبت الحكومة التركية من الحكومة السورية التجاوب مع مطالب الشعب السوري، وذلك من خلال الانفتاح وإجراء إصلاحات داخلية لتجاوز هاته الأزمة، غير أنها رفضت واستمرت في ممارسة القتل والتنكيل بالمتظاهرين السوريين، حينها وتحديدا في تشرين الأول/أكتوبر عام

2011، دعا رئيس الوزراء التركي السابق ورئيس الجمهورية الحالي رجب طيب أردوغان، الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي عن الحكم، عندها اتخذت الحكومة التركية موقفا حازما في علاقتها مع نظيرتها السورية وذلك من خلال فرض عقوبات قاسية عليها تمثلت في:

- إيقاف آلية التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى حتى يتسلم السلطة نظام شرعي محترم لشعبه.

- تجميد ممتلكات الأشخاص المقربين من شخص الأسد، والذين يثبت عليهم ضلوعهم في الأعمال الإجرامية ضد الشعب، ومنعهم من الولوج إلى تركيا، وإدراج رجال الأعمال المقربين والداعمين لنظام الأسد في ذات القائمة.

- إيقاف بيع ونقل جميع أنواع المواد العسكرية لنظام الأسد.

- منع أي عملية دولية لنقل أسلحة إلى النظام السوري عبر الجو والمياه الإقليمية والأرض التركية، على أن يتم مراعاة القانون الدولي في عملية المنع.

- إيقاف الأنشطة التداولية والتجارية مع البنك المركزي السوري.

- تجميد الممتلكات المالية للحكومة السورية في تركيا.

- إيقاف عمليات الاقتراض المتبادل بين تركيا وسوريا.

- تعليق العمل باتفاقية تمويل بنك "إيكسيم بنك" التركي الحكومي لمشاريع البنية التحتية في سوريا.

هذا وعلى الرغم من أن الموقف التركي لقي ترحيبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على أنه تأكيد لوقوف تركيا مع الغرب في مشهد التغيير العربي،إلا أن الانتفاضة السورية جسدت أكبر المشاهد الخلافية التي حازت اهتمام الدولتين وبشأن أسلوب التعامل معها والغاية النهائية لها، بالنسبة لتركيا لم يكن لديها اقتناع متماسك بأن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب بشكل جدي في تغيير الحكم في سورية على الرغم من تصريحات رئيسها "باراك أوباما" بداية الانتفاضة السورية بأن حكم الرئيس بشار الأسد قد فقد شرعيته فهي تفضل بقاؤه على جلب الإسلام السني المتحالف مع تركيا غير مرحب به إسرائيليا، والذي سيشكل خطرا- كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية- على مكونات

المجتمع السوري غير السنية لذلك رفضت- ولا تزال- ترفض أي مقترح قد يتضمن حظرا جوا أو منطقة آمنة للمدنيين[31]

بهذا زاد التنافر بين الجانين حول هذه المسالة و تحديدا في سنة 2012 يأتي ذلك على إثر إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في لعب دور فعال في جلسة مجلس الأمن التي دعت إليها تركيا لمناقشة القضية السورية من باب إنساني على أمل أن تصل إلى فرض منطقة آمنة داخل سوريا يلجأ إليها المدنيون السوريون بدلا من التدفق إلى الخارج، بحيث لا شيء تغير في هذه المعادلة حتى الآن.

وعموما يمكن القول بأن الموقف التركي تجاه الثورة السورية اتسم بالحماسة الداعمة لمسار الثورة، بغية تعجيل تحقيق طموحاتها السياسية الرامية لإعادة الدور الدبلوماسي التاريخي المؤثر لتركيا، لكن لم يظهر سمات ذلك الموقف فور انطلاق الثورة السورية، فالشهور الأولى اتسمت بالتوازن ومحاولة إقناع الأسد للكف عن مواجهة المظاهرات بالأسلحة، ليتطور ويتحول بعد ذلك الموقف التركي بالتدخل المباشر المعتمد على إرسال قوات برية من الجيش إلى داخل الحدود السورية، بحيث ظل الموقف التركي ثابت اتجاه القضية السورية لكون تركيا تأمل دائما لأن تكون وحدة دولية راعية للإنسانية والديمقراطية، يأتي هذا في مقابل التماطل الغربي ورفضه غير المعلن لإسقاط نظام الاسد ولا سيما من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

**ب - تركيا والقضية الفلسطينية:**

إن قياس درجة تماسك أو تنافر العلاقة بين كل من تركيا وفلسطين يقودنا إلى الرجوع إلى الماضي البعيد، بحيث اتسمت العلاقة بين البلدين بالترابط التعاوني، والتآزر في وحدة الدين، فعاطفة الدين الإسلامي لعبت دورا كبيرا في علاقات حسن الجوار بين كل من تركيا وفلسطين، لتنتقل وبعد ذلك العلاقة بينهما إلى منحنى تصاعدي خاصة بعد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، و الذي زاد هو الأخر في تمتن العلاقات بين البلدين كون الطرف التركي رفض مستنكرا اغتصاب الصهاينة للوحدة الوطنية الفلسطينية، و لقد زاد هذه الامتعاض التركي للمحتل الصهيوني خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى سدة الحكم، و للتنويه فإن اديولوجية هذا الحزب وسياسته الخارجية لعبت دورا كبيرا اتجاه دعم القضية الفلسطينية بحيث يظهر ذلك جليا من خلال دعم حكومة

العدالة و التنمية لمشروع المصالحة بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس و حركة حماس و في هذا الصدد أعرب أردوغان عن مدى دعمه و مساندته لمشروع المصالحة وذلك من خلال اتصال هاتفي ربط بينه و بين رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية مؤكدا له تأهب تركيا بتقديم كل ما من شأنه رأب الصدع وإعادة الوحدة الوطنية هذا من جهة، ومن جهة أخرى سجلت حكومة العدالة و التنمية استنكارها الشديد من العدوان على غزة 2008/12/27 - 2009/01/18 حيث اعتبره عمل غير إنساني ظالم غير مقبول، كما دعى إلى وقف الغرات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية هذا مع الحاحه بضرورة تدخل مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن ليواصل الموقف التركي تسجيل حضوره بقوة و كان ذلك إثر الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية في 2010/05/31 إذ فجر هذا الاعتداء أزمة حادة في العلاقات بين تركيا وإسرائيل حيث بادرت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل وألغت ثلاث مناورات عسكرية معه، في الحين الذي راح فيه الرئيس التركي عبد الله غول يدين بشدة هذا الهجوم و الذي عده خرقا للقوانين الدولية، ضف الى ذلك أكد بأنه في ظل تجاهل اسرائيل للمطالب التركية والمتمثلة في الاعتراف بالجريمة و الاعتذار وتقديم تعويضات عن الأضرار، فإن هاته الأخيرة ستعرف عقوبات قاسية منها قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، حيث قال: " لا أستطيع الكشف عما أبلغتهم خلف الأبواب المغلقة" هنا كان يشير الى لقائه مع بنيامين بن الغازر في بروكسل.[32]

إن هذا الدور التركي في القضية الفلسطينية وجدا قبولا وترحابا كبيرا، بحيث عبر الفلسطينيون عنه بأنه من الضروري التمسك به و ذلك للاعتبارات التالية:

- موقع ودور تركيا الإقليمي، و لأنه يمثل جزءا حاسما من المجال الإقليمي .

- ما تحمله تركيا تجاه القضية الفلسطينية من صلات دينية وخلفيات تاريخية ثقافية .

- كون القضية الفلسطينية إحدى القضايا المركزية في السياسة الخارجية التركية .

- بقاء الدور التركي تجاه الفلسطينيين أكثر زخمًا عن غيره من دول المنطقة، المنشغلة بملفاتها الداخلية، و هو الأمر الذي يؤكده العديد من الأنشطة العملية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة ما يتعلق بالمساعدات المالية الاقتصادية .

- إعطاء السياسة التركية للفلسطينيين دفعة معنوية ومادية لدعم صمودهم، وإشعار العالم أن هناك من يقف بجانبهم، ما يدفع إسرائيل دوما للتفكير الجدي بعدم الاستفراد بهم، نظرا لخشيتها من التأثيرات السلبية الإضافية التي قد تطرأ على علاقاتها مع تركيا.[33]

و عليه وبناء على ما تقدم نجد أن القضية الفلسطينية قد أرقت صانع القرار الخارجي التركي في معادلة لا تقبل القسمة على اثنان، من جهة تسعى السياسة الخارجية التركية إلى المزيد من التوسع في الشرق الأوسط و من ثمة حصد المزيد المصالح الجيو استراتيجية لاسيما في ظل دعمها المطلق للقضية الفلسطينية ما يكسبها ذلك دعم وتحالف الدول العربية، في حين وفي الجهة المقابلة وفي حال استمرار هذا الدعم والمساندة المطلقة للقضية الفلسطينية سيزيد ذلك من اتساع فجوة العلاقة بين كل من إسرائيل تركيا، و ما ينتج عن ذلك الابتعاد التركي عن الغرب و ما ينجم عن ذلك من عواقب وخيمة كتلك المتعلقة بفشل المساعي التركية للالتحاق بالقطار الأوربي و من ثمة تسعى تركيا لانتهاج سياسة خارجية متوازنة تضمن علاقات صديقة مع إسرائيل وفي المقابل عدم تفريطها في القضية الفلسطينية وفق سياسة الكيل بمكيالين.

**ج- الملف النووي الإيراني:**

لطالما كان احتمال امتلاك إيران للسلاح النووي يشكل مصدر قلق بالنسبة إلى تركيا خلال السنوات الماضية، و على الرغم من إدراكها أن امتلاك النظام الإيراني للسلاح النووي سينعكس بشكل سلبي بالضرورة على أمن تركيا، و على التوازن الراسخ منذ عقود طويلة في ميزان القوى بين البلدين، و على استقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها، وسيخول كذلك إيران بسط سيطرتها السياسية على منطقة الشرق الأوسط،[34]إلا ان تركيا قد عارضت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الرامية لفرض عقوبات على إيران في ما يتعلق بالمجال النووي، و في هذا الصدد فقد امتنعت مرات عديدة عن التصويت في الأمم المتحدة بل صوتت ضده في مجلس الأمن، مما خلف أثار سلبية في العلاقة بين الطرفين إذ أصاب الإحباط لدى الأواسط الأمريكية إيمانا منهم بأن تركيا تعدم دعما لوجستيا للبرنامج النووي الإيراني، و لعل ما زاد الطين بلة هو إبرام الاتفاق الثلاثي مع البرازيل، ملف أسال العرق البارد للأمريكان في حين كاد أن يفقد الأتراك شرعية الولايات

المتحدة الأمريكية الدولية، لكن سرعان ما تغيرت وجه النظر التركية من البرنامج النووي الإيراني بعد الأزمة السورية على الصعيد الرسمي و الشعبي، وجاء هذا التغير بعد الثورات العربية وتحديدا بعد اندلاع الثورة السورية دون أن يعني ذلك الدخول في صراع مباشرة مع إيران،[35]وعليه كاد يكلف هذا الملف الخسارة لكلا الطرفين، من جانب تركيا خسارة الولايات المتحدة الأمريكية، يعني خسارة حليف مهم في الشرق الأوسط خاصة في ظل تأخر عضويتها في الاتحاد الأوروبي، بينما الطرف الأمريكي خسارة تركيا يعني البحث عن حليف ليس بمكانة وموقع تركيا الاستراتيجي في المنطقة.

و بهذا نخلص للقول أنه كلما زاد تغلغل وانغماس تركيا في مناقشة ملفات الشرق الأوسط كلما زاد تشبث واهتمام أمريكا بها كحليف استراتيجي يجب رعايته و الحفاظ عليه من أجل ضمان وجود دائم و تسجيل حضور قائم في ذات المنطقة التي تشهد تنافس وتصارع كبيرا على ثرواتها الباطنية بصفة عامة، و الطاقوية بصفة خاصة، يأتي هذا في ظل سيادة سياسة دولية قائمة على مبدأ "لا توجد صدقات دائمة، و لا توجد عداوات دائمة، إنما توجد مصالح دائمة. "

**د- تركيا و القضية اليمنية:**

بالرغم من عدم انخراط تركيا المباشر في العمليات العسكرية التي يقودها التحالف العربي بقيادة السعودية على الحوثيين في اليمن، غير أن هذا لم يمنعها من تقديم الدعم لعاصفة الحزم، بحيث اقتصر دورها على الدعم اللوجستي الاستخباراتي، و مع ذلك فقد جسدت العملية العسكرية في اليمين الرغبة التركية في الحد من النفوذ الايراني في المنطقة، كما أن تأييد تركيا للعملية العسكرية في اليمن جاء في سياق تحسين العلاقات مع السعودية و الدول الخليجية بعد تولي سلمان الملك سلمان الحكم في كانون الثاني يناير 2015[36]

**هـ- تركيا وقضية إسقاط الطائرة العسكرية الروسية:**

أثبتت تركيا مرة أخرى جاهزيتها الامنية ورغبتها في الهيمنة والقيادة الاقليمية، و ذلك عندما أطلقت النار يوم الثلاثاء 25 نوفمبر 2015 على طائرة روسية من نوع سوخوي 24 بعد أن اخترقت الأجواء التركية، و سبق تحذيرها مرات عدة، إلا أن تجاهل قائد الطائرة لكل تلك النداءات أدى إلى اعتراضها وإسقاطها وفقا لقواعد الاشتباك

المعمول بها، كما أكدت ذلك مصادر حكومية تركية، في الوقت ذاته، نفت روسيا، في بيان صدر عن وزارة الدفاع، أن تكون الطائرة اخترقت الأجواء التركية، و أكدت أن وسائل المراقبة أشارت إلى أنها كانت تحلق فوق الأجواء السورية،[37]و لقد خلفت هاته الحادثة شرخا كبيرا في العلاقة بين الطرفين فمن الجانب الروسي كانت الردود الأفعال التالية :

- اعتبار حادثة اسقاط الطائرة العسكرية طعنة في الظهر وأنها ستكلف تركيا عواقب وخيمة منها قطع العلاقات الاقتصادية بين الجانبين .
- الغاء زيارة وزير الخارجية الروسي الى تركيا التي كانت مقررة يوم: 26 نوفمبر 2015 بحجة دعم تركيا للإرهاب.
- دعت وزارة الخارجية الروسية رعاياها بعدم السفر الى تركيا بسبب الارهاب .
- اتهمت روسيا تركيا بدعمها للإرهاب والجماعات المتطرفة .

و من الجانب التركي فقد عبرت عن موقفها من خلال ما جاء في تصريح أردوغان و الذي قال: "بأنه يتعين على الجميع احترام حق تركيا في حماية حدودها، و في لغة تركية متزنة تجاه الحادثة، أبدى الرئيس التركي انزعاجه من حادثة سقوط الطائرة، و أنه لم يرغب في رؤية ذلك، إلى جانب تأكيد الجيش التركي استعداده للتعاون مع روسيا في مواجهة الإرهاب.[38]

إن حادثة الطائرة كادت أن تزج الدولتين في حرب دموية كبير ة الخاسر الأكبر فيها هو المصلحة الوطنية لكلا الجانبين، غير أن عقلانية صانع القرار التركي سرعان ما أدرك أهمية العلاقة بالروس للحفاظ على المكاسب الاستراتيجية في المنطقة، هو الأمر الذي دفع رجب طيب اردوغان للإعتذار من نظيره الروسي لتعود العلاقة للتطلف.

**5- مستقبل الدور التركي في المنطقة في ظل الترتيبات الإقليمية الجديدة**

كما هو معلوم تمتلك تركيا العديد من المقدرات ومكامن القوة التي تؤهلها للعب دور مهم في منطقة الشرق الأوسط، كيف لا و هي من تمتلك الثروة المائية في مقابل العطش الكبير الذي تشهده المنطقة، كما أنها تمتلك قوة عسكرية لا يستهان بها، بحيث تسمح لها بالانتشار السريع و بشكل تفني و فعال، كما انها تمتلك قوة سكانية ضخمة، كل هذا يؤهلها دوما للعب دور إقليمي فعال ومهمين،[39] هذا الدور الذي أصبح اليوم مرهونا بطبيعة التحولات و التغيرات المحلية و الاقليمية و حتى الدولية القادمة، و الآثار التي

ستترب على هذه التحولات والتغيرات مما ينعكس على دور تركيا، فواقعية الاستراتيجية التركية تسمو دائما إلى الموازنة بين الربح والخسارة في المصالح الوطنية مما يجعلها تتجه إلى تعزيز دورها لسد الفراغ الاقليمي الناشئ، يأتي هذا نتيجة انشغال الدول الشرق الأوسطية بقضاياها الداخلية، و عجز هاته الدول عن القيام بأدوارها الخارجية بشكل يافع وفعال، إضافة إلى ذلك إن الدوافع الاقتصادية، و السياسية، و الأمنية تتطلب و تقتضي من تركيا أن يكون لها حضورا إقليميا فاعلا لحماية مصالحها الوطنية العليا في منطقة الشرق الأوسط مستقبلا.

و هنا يمكن طرح السؤال التالي: هل تنامي دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط متوقف على استمرارية حكومة حزب العدالة والتنمية في الحكم ؟

أكيد بأن تركيا بحاجة إلى النفط والغاز الطبيعي و للأسواق، وبالتالي فإن الاستراتيجية التركية أصبحت اليوم محكومة بضرورة مراعاة مجالين من مجلاتها الاستراتيجية، ألا وهما الأمن و الاقتصاد، و بالتالي فإن القادم بعدم حكومة العدالة والتنمية من المستحيل أن يغير نهج المصلحة الوطنية، وذلك بتعظيم مكامن القوة والسعي الدائم للهيمنة و بسط السيطرة.(40)

**الخاتمة :**

و في الختام نخلص إلى أن التحولات التي افرزتها نهاية الحرب الباردة قد ساهمت و بشكل جلي في تبلور فكر استرا تيجي تركي جديد قائم بالدرجة الأولى على المبادرة والتوسع في مقابل تعظيم المصلحة الوطنية، هذا التفكير جاء وليد اقتناع و ادراك صانع القرار التركي لمقدرات بلده، فبعد الدائرة الغربية اضحى الاهتمام منصب حول دائرة اهتمام جديدة، دائرة اتسم حيزها الجغرافي بالعنف السياسي، و الانقسام المجتمعي، و التخلف السياسي، و التقهقر الاقتصادي، و الانحلال الثقافي، وأمام وضعها الأهون و الأرعن هذا نجده قد فتح المجال واسعا لتحرك القوى الإقليمية و الدولية كل حسب أهدافه و غايته، و نخص بالذكر هنا الدور الإقليمي الحثيث لتركيا في مناقشة و بحث جل الملفات و القضايا الشرق الأوسطية العالقة (المياه، الحدود، الأكراد، النووي ) المرهون حلها و تسويتها بصون أمنها القومي، و من ثمة ضمان دورها الإقليمي الريادي و القيادي، و في المقابل من كل هذا تسمو و تتطلع تركيا دوما بأن تكون القوة الإقليمية رقم واحد في المنطقة، يأتي هذا السمو

في ظل ترتيب إقليمي مستجد، لكن هنا لا بد من أن نشير إلى الدور الذي لعبته حكومة العدالة والتنمية خاصة عندما اعتمدت استراتيجيتها تجاه المنطقة على مبدأ تصفير المشكلات، هذا الأخير جعلها تنفتح على العالم الخارجي، و في نفس الوقت مكنها من بناء نسيج من العلاقات مع دول الجوار، نسيج قوامه البعدين الأمني و الاقتصادي، و أساسه المنفعة المتبادلة.

**الهوامش :**

1- زياد طارق الشرطي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة. ط1، عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2013، ص67.

2- عقيل سعيد محفوظ، المؤسسة العسكرية و السياسة العامة في تركيا: دراسة في جدليات المجتمع و الدولة والسياسة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب، 2006، ص49.

3 - أحمد محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة،ط1، يروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث و التوثيق، 1998، ص 39 .

4 - علي حسن باكير وآخرون، تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو-سياسية والجيو إستراتيجية النموذج الاقليمي والارتقاء العالمي، قطر: الدار العربية للعلوم، 2009، ص 24.

5 - دني إيمان، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. ط1، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص 83- 85

6 - ابراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية بين عامي 2002-2008. قطر: الدار العربية للعلوم، 2009، ص 53

7 - أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي. ط2، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 48

8 - علي حسن باكير، مرجع سابق، ص 36

9- جليل معمر علي، السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2011، ص 39

10- كمال عبد الله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 ايلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 38.

11- محمد أزعر،"السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية والتوازنات بعد حرب الخليج"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 07، 1992، ص 75

12- عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة وتوازن الرعب،" الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعة، 2008، ص 76

13- مساعد ناصر جاسم العواد، نظرة تحليلية للأهمية الاقتصادية للبترول والغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، جامعة الملك سعود، السعودية، malawwad@ksu.edu.sa

*14 - ANDREA K. RIEMER, Petro -imperialism : strategic trends and the importance of the Middle East, Institute for Strategy and Security Policy, Defence Academy, Vienna, Austria, p 573*

15- عماد الضميري، تركيا والشرق الأوسط. مركز القدس للدراسات السياسية، 2002، ص09

16- رضوان وليد، العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية. ط1، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت : 2006 ، ص 209.

17 - طايل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط( 2002- 2013 )، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 76.

18 - عماد الضميري، مرجع سابق، ص 103.

19- كاظم هاشم نعمة،"التعاون التركي الإسرائيلي : قراءة في الدوافع الخارجية"، المستقبل العربي، العدد 220، 20 يونيو 1997، ص 05.

20 - عماد الضميري، مرجع سابق، ص 105.

21 - المرجع نفسه.

22- كاظم هاشم نعمة،"التعاون التركي الإسرائيلي: قراءة في الدوافع الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 220، 20 يونيو 1997، ص 05.

23- حراش عفاف، تركيا وقضية الانضمام للاتحاد الأوروبي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002- 2011،"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 "، 2011، ص 18.

24- جمال كمال إسماعيل كركولي،" أزمة الرئاسة التركية،" مجلة الدراسات الإقليمية: مركز الدراسات الإقليمية، ص 193.

25- سعد عبد العزيز مسلط،"حزب العدالة والتنمية في تركيا بين الحضر و الحجاب"،مركز الدراسات الإقليمية، ص ص 09 - 10.

26- فتيحة لتيم،"تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر، العدد الخامس .

27- زياد طارق الشرطي، مرجع سابق، ص 194

28- عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص ص 254- 255

29- لقمان عمر محمود،"القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الامريكية 2003 - 2006"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل العدد (8) تشرين الاول 2007، ص74

30 - فتيحة لتيم، مرجع سابق، ص 2012

31- العلاقات الأمريكية التركية على المحك، نقلا عن:http://rawabetcenter.com/archives/1820

تاريخ الاطلاع : 2016/03/16.

32 - محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2010، ص ص 43- 50

33 - علي حسن باكير، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص5

34 - علي حسن بكير، الاتفاق النووي الإيراني في حسابات تركيا المستقبلية: الفرص و التحديات، مركز الجزيرة للدراسات .

35- علي حسن باكير، أمريكا وتركيا : معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة،تقارير مركز الجزيرة للدراسات 2012، ص 04

36- فريق الأزمات العربي،"أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي"، مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 12، الأردن، 2016، ص 15.

37 - تركيا تسقط طائرة عسكرية روسية وبوتين ينذر بـ"عواقب خطيرة" على العلاقات الثنائية،

أنظر الموقع : https://www.france24.com تاريخ الاطلاع : 2019/08/30.

38- توتر العلاقات التركية الروسية. إلى أين؟ أنظر الموقع https://fikercenter.com/position-papers

تاريخ الاطلاع : 2019/08/28.

39- مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط 2002- 2016، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، 2018، ص 161

40- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،" الدور التركي الجديد في الشرق الأوسط المعالم والأبعاد و الأفاق، قضايا، العدد 10، 2008، ص 09.